



تنافسية الاقتصاد الليبي وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي

أ. آسيا جمعة التركاوي

كلية الاقتصاد - جامعة درنة

asiatk123.k@gmail.com

د. صقر حمد الجيباني

كلية الاقتصاد - جامعة درنة

s.elgiabni@uod.edu.ly

الملخص:

هدفت الدراسة إلى عرض المؤشرات العالمية للتنافسية الاقتصادية والتي تنشرها المنظمات والمؤسسات الدولية، مع التركيز على مؤشر الخدمات اللوجستية كمقياس مهم وحديث للتنافسية الاقتصادية العالمية والصادر كل عامين عن البنك الدولي وذلك بتسليط الضوء على قيمة هذا المؤشر بأبعاده الست على الاقتصاد الليبي ومرتبة ليبيا عالمياً في الأداء اللوجستي ومن ثم تقييم وضع الاقتصاد الليبي في التنافسية الاقتصادية العالمية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاستعانة بالجداول والبيانات والتقارير الصادرة عن البنك الدولي فيما يتعلق بمؤشر الخدمات اللوجستية خلال الفترة 2007-2018، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الاقتصاد الليبي على الرغم مما يتمتع به من موقع استراتيجي وساحل بحري يتوسط القارتين الأفريقية والأوروبية ولا يعاني من صعوبات وتحديات جغرافية إلا أن الصراع والنزاع المسلح والانقسام السياسي والمؤسسي وتفشي الفساد جعله يعاني من ضعف وهشاشة في كل المؤشرات الاقتصادية الخاصة بالتنافسية الاقتصادية لا سيما مؤشرات الأداء اللوجستي.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، الاقتصاد الليبي، مؤشر الخدمات اللوجستية.





المقدمة وأهمية الدراسة:

حولت العولمة وزيادة القدرة التنافسية الخدمات اللوجستية إلى أحد العناصر الرئيسية للتجارة؛ حيث يؤثر الأداء اللوجستي للبلد على القدرة التنافسية والتجارة الدولية؛ فالخدمات اللوجستية الفعالة تسهل نقل المنتجات و البضائع، مما يضمن سلامتها وسرعتها بالإضافة إلى تقليل التكلفة عند تداولها بين البلدان. وتعتبر الخدمات اللوجستية جزء من سلاسل التوريد التي تخطط وتنفذ وتتحكم في التدفق الفعال للسلع والخدمات والمعلومات من المصدر إلى المستهلك. و تكمن أهمية الخدمات اللوجستية في القدرة على حل مشكلات النقل والتخزين والتغليف بكفاءة، وزيادة القدرة التنافسية للشركات والدولة بشكل عام (De Souza et al,2007).

كما تعد الخدمات اللوجستية أحد أهم عناصر القدرة التنافسية الوطنية، حيث يمكن للبلدان التحقق من أداء أنشطتها اللوجستية لتحديد قدرتها التنافسية في مجال الخدمات اللوجستية التجارية و ذلك بتحليل قيمة مؤشر الأداء اللوجستي ومعايره الست (Ulutas & Karakoy,2019).

و تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2005) أن التكاليف اللوجستية تتراوح بين 2٪ و 15٪ من إجمالي حجم الأعمال (Martí et al,2007). لذلك ؛ تلعب الخدمات اللوجستية دورًا مهمًا في المنافسة الدولية، حيث أن جودة الخدمات اللوجستية والبنى التحتية لها تأثير قوي على تسهيل نقل البضائع بين البلدان. في المقابل ، تؤدي الخدمات اللوجستية غير الفعالة إلى ارتفاع التكاليف من حيث الوقت والمال ، مما يؤثر سلبيًا على اقتصادات البلدان والشركات ، و يقلل من حجم المبيعات (البنك الدولي ،2018).

و تأسيساً على ما تقدم تأتي هذه الدراسة لاستعراض المؤشرات التي تعتمدها المنظمات الدولية في التنافسية الاقتصادية، و في الوقت ذاته تسليط الضوء على مؤشرات التنافسية الاقتصادية العالمية للاقتصاد الليبي باختيار التركيز على مؤشر الأداء اللوجستي (LPI) باعتباره أحد مؤشرات التنافسية الاقتصادية الحديثة والتي اعتمدها البنك الدولي ابتداء من سنة 2007 كأداة مرجعية لقياس جودة الخدمات اللوجستية للدول، ونظراً لأهميته البالغة وما يلقاه من اهتمام واسع بين مختلف دول العالم لما له من دور في تسهيل التبادل التجاري سواء من جانب الصادرات أو الواردات (بشير و طلال ،2021). كما تتوفر بيانات عن هذا المؤشر فيما يتعلق بالاقتصاد الليبي.

وبالتالي تتجلى أهمية الدراسة من خلال أهمية الموضوع نفسه حيث يشير البنك الدولي إلى أن الخدمات اللوجستية تمثل العمود الفقري للتجارة العالمية وفي ظل زيادة انتشار سلاسل التوريد على مستوى العالم فإن جودة الخدمات اللوجستية في بلد ما تمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الاقتصاد العالمي من عدمها . كما أن للخدمات اللوجستية أهمية كبيرة في تعزيز تنافسية القطاع التجاري داخل الدول وفيما بين دول العالم (عمر وسنا، 2022).

كما يعتبرها البنك الدولي مفتاح النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية للبلدان التي تعاني تحديات جغرافية (البنك الدولي، 2018) إضافة إلى ما يمثله وجود خدمات لوجستية فعالة من تعزيز القدرة التنافسية للدولة وإسهامه في تسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف شديد فيما يتعلق بالدعائم الأساسية للتنافسية من حيث التنوع والكفاءة والاستدامة سواء ما يتعلق منها بمدخلات الاقتصاد كالمؤسسات ومؤشرات الحوكمة ومحاربة والتحكم في الفساد والبنية التحتية





وبيئة الاقتصاد الكلي وفعالية قطاع الأعمال وجاذبية الاستثمار وحجم السوق ورأس المال البشري والخدمات اللوجستية والقدرة على الابتكار وكفاءة التعليم والصحة والتدريب وتطوير سوق المال، أو مخرجات الاقتصاد كالتصنيع والصادرات، وبالتالي كل المؤشرات الخاصة بالتنافسية الاقتصادية التي تصدرها المنظمات والهيئات الدولية كالمنتدى الاقتصادي العالمي، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومجلس التنافسية الصناعية الأمريكي، بالإضافة إلى البنك الدولي (إدارتي التجارة و النقل)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وصندوق النقد العربي .

وبناء عليه تتمثل مشكلة الدراسة في طرح التساؤل التالي :

ما هو وضع الاقتصاد الليبي في التنافسية الاقتصادية وفقاً لمؤشر الأداء اللوجستي؟

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحليل وتقييم وضع الاقتصاد الليبي في مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمية الخاص بالأداء اللوجستي.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض وتحليل مؤشرات التنافسية التي تعرضها المنظمات والهيئات الدولية المعنية بالتنافسية الاقتصادية مع التركيز على مؤشر الخدمات اللوجستية باعتباره أحد مؤشرات التنافسية الاقتصادية الحديثة وتتوافر به بيانات عن الاقتصاد الليبي.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (عمر و سنا، 2022) على أهمية مؤشر الأداء اللوجستي وتقييم أداء الخدمات اللوجستية في الجزائر حسب منهجية البنك الدولي وتبسيط الضوء على ترتيب الجزائر في تقرير أداء الخدمات اللوجستية وتوصلت الدراسة إلى أن الدول ذات الخدمات اللوجستية غير الفعالة وغير الكفؤة تواجه عدة عقبات أمام تنمية صادراتها وزيادة تنافسيتها نتيجة ارتفاع التكاليف الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة هذه الدول على المنافسة عالمياً.

في حين هدفت دراسة (لمين وعبد المجيد، 2022) إلى تحليل تجارة إعادة التصدير وإبراز دور الخدمات اللوجستية في تنميتها، ودراسة أثر الأداء اللوجستي على تجارة إعادة التصدير لثمان دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهونغ كونغ، الإمارات، البحرين، قطر، السعودية، الأردن، وسلطنة عمان. خلال الفترة (2010-2018) واستخدمت الدراسة نماذج بانل وتوصلت إلى نتيجة مفادها أن مؤشرات الأداء اللوجستي في مجملها كان لها علاقة طردية بتجارة إعادة التصدير غير أن مؤشر البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل ومؤشر كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية كان لهما علاقة عكسية بتجارة إعادة التصدير.

بينما حللت دراسة كل من (بشير وطلال، 2021) دور الأداء اللوجستي في تسهيل وتحفيز الصادرات للمساهمة في التأثير على النمو الاقتصادي لستة وعشرون دولة افريقية خلال الفترة 2010-2018 باستخدام بيانات البانل واستخدمت الدراسة نموذج الاثار الثابتة وخلصت الدراسة إلى نتيجة معاكسة للنظرية الاقتصادية وهي أن الأداء اللوجستي يؤدي دوراً عكسياً في تعزيز مساهمة الصادرات في التأثير على النمو الاقتصادي وتم تفسير هذه النتيجة من قبل الباحثان بأن التحسن في الأداء اللوجستي كان له دور في تسهيل وتحفيز التجارة الخارجية سواء صادرات أو





واردات وبالتالي كانت زيادة الصادرات يقابلها زيادة أكبر من الواردات والذي بدوره انعكس سلبا على النمو الاقتصادي لدول العينة.

وقامت دراسة (نوال ورشيد، 2018) بتحديد مستوى وإظهار أهمية الخدمات اللوجستية والتعرف على العناصر الأساسية المعتمدة في مؤشر الأداء اللوجستي من خلال تحديد مواطن القوة والضعف للأداء اللوجستي لكل من الجزائر والإمارات العربية المتحدة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها أن الخدمات اللوجستية في الإمارات العربية المتحدة تتميز بالكفاءة حيث تحتل المركز الأول عربيا ومركزا متقدما عالميا، أما الجزائر فتشهد تحسنا في الأداء اللوجستي لكنه مازال ضعيفا.

وركزت دراسة (فريدة، 2018) على تشخيص ضعف الأداء اللوجستي في الجزائر وذلك عن طريق تحليل مؤشر الأداء اللوجستي في الجزائر في الفترة الممتدة من 2007-2018 ومقارنته بمؤشر أداء كل من تونس والمغرب وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: نقص الدعم اللوجستي للمصدرين من حيث التخزين والنقل والمناولة. غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية، قلة الموانئ التجارية وانخفاض الطاقة الاستيعابية للموانئ التجارية الموجودة، تدني كفاءة الأسطول البحري التجاري.

وسلطت دراسة (الشعافي، 2013) الضوء على القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي وترتيبها بين الدول خلال الفترة 2009-2011، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتحليل وتقييم وضع الاقتصاد الليبي وفقاً لمحاور مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن تقرير التنافسية العالمي من المنتدى الاقتصادي العالمي. وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي على الرغم مما يتمتع به من بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي إلا أنه يواجه العديد من التحديات المستقبلية مثل كفاءة السلع، والعمل، والأسواق المالية، فضلا عن البنية التحتية المتخلفة، ومستويات منخفضة من التكنولوجيا.

و كشفت دراسة (FAlexandra & Veronika, 2021) عن العلاقة بين مؤشر الأداء اللوجستي بأبعاده الست (التخليص الجمركي، البنية التحتية، الشحنات الدولية، الكفاءة اللوجستية، مراقبة الشحنات وتتبعها) والنتائج المحلي الإجمالي للفرد مقوماً بالدولار حسب أسعار 2010 لبلدان مختارة من مختلف القارات.

واستخدمت الدراسة معامل الارتباط الخطي لإيجاد العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والأداء اللوجستي بأبعاده الست واشتملت الدراسة على 134 بلد للفترة 2010 و 2012 و 2014 و 2016 و 2018. وكشفت نتائج الدراسة أن هناك علاقة خطية موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشرات الأداء اللوجستي في دول الاتحاد الأوربي وأن هذه العلاقة ضعيفة في دول القارة الأفريقية.

واستخدمت دراسة (Sergi et al., 2021) نموذج أنوفا (ANOVA) للمقارنة بين مؤشر الخدمات اللوجستية (LPI) ومؤشر التنافسية العالمي (GCI) لمجموعة دول من أفريقيا وآسيا ودول الاتحاد الأوربي حيث اعتمدت الدراسة مؤشر الخدمات اللوجستية LPI كمتغير تابع، ومكونات مؤشر التنافسية العالمية GCI كمتغيرات مستقلة ممتثلة في ثلاث مجموعات لمؤشر GCI حسب الدراسة وهي: البنية التحتية، العامل البشري، المؤسسات، باعتبارها تشترك وذات صلة بمكونات مؤشر الخدمات اللوجستية. واشتملت على جودة الطرق، كفاءة خدمات القطارات، كفاءة خدمات الموانئ البحرية، الكهرباء كمتغيرات ممتثلة للبنية التحتية.





أما المتغيرات الممثلة لمجموعة العامل البشري فقد اشتملت على مهارات الخريجين، التفكير النقدي في التدريس، تنوع القوى العاملة، مدى تدريب الموظفين، بينما اشتملت مجموعة الممثلة للمؤسسات على: كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات، الجريمة المنظمة، تفشي الفساد، استقلال القضاء. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هذه المجموعات ضرورية لتحسين وتطوير الأداء اللوجستي للدول.

في حين توصلت دراسة (Sharapiyeva et al., 2019) التي اشتملت على 37 دولة غير ساحلية إلى أنه يمكن إزالة الصعوبات والتحديات التي تواجه اللبدان غير الساحلية من حيث جودة البنية التحتية وكفاءة الخدمات اللوجستية وذلك من خلال تطوير أساسيات الاقتصاد الكلي وتسهيل التجارة وتسريع الإجراءات الرسمية المرتبطة بحركة الشحن والتخليص الجمركي وتنظيم حركة المرور والنقل وتطوير البنية التحتية خاصة في المناطق الحدودية وإنشاء الطرق والسكك الحديدية وصيانتها بانتظام وتوسيع الفرص لتوريد خدمات النقل وتعزيز أنظمة إدارة الحركة والنقل من خلال تقنية المعلومات في الموانئ أو سكك الحديد.

أما دراسة (Luisa Marti et al, 2014) فقد قارنت تأثير مكونات مؤشر الأداء اللوجستي على التجارة في الاقتصادات الناشئة في خمس مناطق (أفريقيا، أمريكا الجنوبية، الشرق الأقصى، الشرق الأوسط، أوروبا الشرقية) كما قامت بإجراء مقارنة بين هذه المناطق وعرض التطورات اللوجستية من حيث الإجراءات الجمركية وتكاليف الشحن والبنية التحتية والجودة والكفاءة اللوجستية للنقل البري والبحري. وذلك بمقارنة بيانات مؤشر الأداء اللوجستي في عام 2007 ببيانات المؤشر للعام 2012. واستخدمت الدراسة نموذج الجاذبية.

وكشفت نتائج الدراسة أن أي تحسينات في مؤشر الأداء اللوجستي يؤدي إلى نمو كبير في التدفقات التجارية للبلد وأن مؤشر الأداء اللوجستي أصبح ذا أهمية متزايدة للتجارة الدولية في العديد من البلدان النامية في أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسات السابقة على أهمية ودور الخدمات اللوجستية في التنافسية الاقتصادية للدول وتطوير القطاع التجاري المحلي والدولي واختلفت فيما بينها في استخدام المنهجية بين التحليل الوصفي والكمي ودراسة المقارنة بين مختلف الدول والمناطق. وقد تميزت الدراسة الحالية بتركيزها على الاقتصاد الليبي حيث وجد الباحثان ندرة شديدة في دراسة وتحليل مؤشرات الخدمات اللوجستية في ليبيا وتأثيرها على وضع الاقتصاد الليبي في التنافسية الاقتصادية العالمية.

مفهوم التنافسية الاقتصادية:

تعرف التنافسية على أنها القدرة على إنتاج سلع وخدمات تحتاز اختبار المنافسة الدولية وبالتالي يحافظ المواطنون على مستوى معيشي متزايد ومستدام.

ويعرفها المعهد الدولي لتطوير الإدارة (IIMD) بأنها فرع من علم الاقتصاد يتناول بالتحليل الأعمال والسياسات التي تكيف وتصنع قدرة البلدان لخلق والحفاظ على بيئة تدعم إنتاج قيمة مضافة أكبر لمؤسساتها ورفاهية أكثر لسكانها. أما الممتدى الاقتصادي العالمي فيعرفها على أن قدرة قطر ما على الوصول إلى مستوى معيشي مرتفع ومستدام مقاساً بالدخل الفردي (عابد وعلي، 2010).





وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) أن التنافسية الاقتصادية هي المقدرة على توليد المداخل من عوامل الإنتاج تكون مرتفعة نسبياً، بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على مواجهة التنافسية الدولية (سامية، 2014).

مؤشرات التنافسية الاقتصادية:

توجد عدة مؤشرات للتنافسية الاقتصادية تصدرها منظمات اقتصادية مختلفة ومن أهمها (المعهد العربي للتخطيط، 2021):

1- مؤشر التنافسية العالمي

يصدر مؤشر التنافسية العالمي مرة في كل سنة منذ عام 1979، حيث يقوم بقياس القدرة التنافسية لاقتصاديات عدد كبير من الدول سواء المتقدمة او النامية وكذلك أهم العوامل المحددة لها، ويتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تندرج في المؤشر من خلال منهجية تركز على مجموعة من المؤشرات الجزئية والتي تم تجميعها في 12 ركيزة تمثل المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية.

منهجية المؤشر

منذ أول إصدار في عام 1979 وإلى حدود عام 2017، تم احتساب درجات هذا المؤشر اعتماداً على مجموعة من البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال. وقد تم تجميع هذه الدعائم في ثلاث فئات رئيسية: "المطلبات الأساسية (Basic Requirement)، و"معززات الكفاءة" (Efficiency Enhancers)، و"عوامل الابتكار" (Innovation Factors).

ومع سطوع تغييرات جديدة مهمة في أداء العديد من الاقتصادات ارتباطاً بظهور "الثورة الصناعية الرابعة"، والتي تمثل ثورة حقيقية ومرحلة جديدة لكل دول العالم لكونها تمثل في نفس الوقت فرصاً لخلق وظائف جديدة وكذلك لتهديتها بحدوث تباعد أو استقطابات جديدة بين الاقتصادات والذي يدفع بالتالي إلى إعادة النظر في السياسات وتحديد مسارات جديدة، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ابتداءً من عام 2018 "مؤشر التنافسية العالمي" كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكير في صنع السياسات من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

وتعتمد المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على 98 مؤشراً فردياً، منها 34 مؤشراً تم الاحتفاظ بها من المنهجية السابقة. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في أربعة محاور رئيسية (تيسير بيئة الأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق ومنظومة الابتكار) تندرج في 12 دعامة أساسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي، وسباق الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار. وبالإضافة إلى تحديد الوضعية التنافسية لكل دولة، يوضح كل مؤشر من خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى دنو الاقتصاد من الوضع المثالي أو "القيمة المثالية" للقدرة التنافسي، إضافة إلى بعض البيانات الكمية (متغيرات الاقتصاد الكلي، يستند مؤشر التنافسية على نوع آخر من





مصادر المعلومات والتي تتعلّق بنتائج مسح سنوي“ مسح الرأي التنفيذي ” (Executive Opinion Survey) مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية) وحوالي 15000 من رجال الأعمال والشركاء لتحديد العوامل 16 الأكثر إعاقة لتطوير الأعمال في كل دولة. هذا النوع من المصادر تعترضه في العديد من الأحيان انتقادات تخص أجوبة المستجوبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية، وبالتالي فقد يتعمّد رجال الأعمال عند استجوابهم عن رأيهم في دولهم الأصلية إلى التحيز والمديح مثلما قد يوجّهون انتقادات شديدة لأنظمة الدول.

2- مؤشّر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

Competitiveness Index of International Institute for Management Development.

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 1989 عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية والذي يوجد مقرّه في مدينة لوزان السويسرية. يصدر هذا المؤشر في تقرير بعنوان "The IMD World Competitiveness Yearbook". يهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل وتساهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالمياً.

منهجية المؤشر

يستند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة محاور رئيسية تبرز كل منها جوانب مختلفة من القدرة التنافسية: الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية. يحتوي كل محور على 5 مؤشرات رئيسية والتي بدورها تشمل عدة مؤشرات فرعية (333 مؤشراً في المجموع). يتكون نحو ثلثي مؤشرات التقرير (66.7%) من البيانات الكمية، وهي بيانات اقتصادية مثل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. أما الثلث الباقي (33.3%) فهو عبارة عن بيانات يتم الحصول عليها عبر استطلاع الرأي التنفيذي (أكثر من 6 آلاف شخص)، والذي يغطي عدة موضوعات مثل التماسك الاجتماعي، والعملة، والفساد، وغيرها.

من بين أهم الملاحظات الموجهة إلى مؤشّر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية:

- اعتماد المؤشر على بيانات استطلاع الرأي والمسح والتي يُؤخذ عليها، كغالب مسوحات استطلاع الرأي بالنظر إلى الطابع الشخصي وتأثير الحالة المزاجية للمستجوبين والتي قد تؤثر على الأجوبة.
- قلة عدد الدول المعنية بهذا المؤشر 63 (دولة في تقرير) 2018، مقارنة مع مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وغياب جل الدول النامية وكل الدول العربية باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والأردن.

3- مؤشّر التنافسية الصناعية Competitive Industrial Performance Index

يصدر مؤشر التنافسية الصناعية عن منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة (اليونيدو) بشكل سنوي، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس وتحديد قدرة الدول على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، وكذلك قدرتها على فرض صناعتها وزيادة تواجدتها في الأسواق المحلية والدولية وفقاً لثمانية





مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات.

منهجية المؤشر

يتم قياس وتحديد التنافسية الصناعية وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير. وهي مجمعة في ثلاث مستويات، يتراوح مقياس كل مؤشر بين 0 إلى 1 وكلما اقترب تقييم دولة من النقطة 8، كلما يعني ذلك تقدمها على مستوى التنافسية الصناعية:

المستوى الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة:

- القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد (مؤشر 1).
- الصادرات التحويلية للفرد (مؤشر 2).

المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي:

- كثافة التصنيع (مؤشرين 3 و4).
- جودة الصادرات (مؤشرين 5 و6).

المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي:

- حصة الدولة في القيمة المضافة الصناعية العالمية (مؤشر 7).
- حصة الدولة في الصادرات الصناعية العالمية (مؤشر 8).

ما يميّز منهجية مؤشر التنافسية الصناعية هو قيامه بقياس التنافسية لكل دولة اعتمادا على قياسات ومؤشرات لمخرجات الاقتصاد والتصنيع بخلاف مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يعتمد على مدخلات الاقتصاد. ومن بين أهم الملاحظات أيضا هو عدم الأخذ بالاعتبار والفصل عند حساب هذا المؤشر بين الدول التي تتوفر على ثروات كبيرة من الموارد المعدنية والطاقوية والدول التي لا تتوفر على هذه الموارد.

4- مؤشر تنافسية السياحة والسفر The Travel & Tourism Competitiveness

تعتبر السياحة والسفر من بين القطاعات المهمة التي تعتمد عليها اقتصادات العديد من الدول حيث تمثل مصدراً رئيسياً للدخل. وتعكس تنافسية السياحة القوة الاقتصادية التي يمثلها هذا القطاع وقدرته على المنافسة على المستوى العالمي، ونظرا لأهمية هذا القطاع، يقوم المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار تقرير منذ عام 2007 يعرض من خلاله مؤشرا يقيس ويصنف الدول حسب تنافسيتهما على مستوى السياحة والسفر، ويحلل نقاط الضعف والقوة لكل دولة. كما يقيس العوامل والسياسات المحددة لتطوير الاستدامة في هذا القطاع.

منهجية المؤشر:

يعتمد التقرير على أربع مؤشرات رئيسية، هي البيئة التمكينية، وسياسة السفر والسياحة، والبنية التحتية، والموارد الطبيعية والثقافية. كما يعتمد على 14 مؤشرات فرعية، منها بيئة العمل، والسلامة والأمن، والنظافة والصحة، والموارد البشرية وسوق العمل، وجاهزية تقنيات المعلومات والاتصالات، وتحديد أولويات السفر والسياحة، والانفتاح الدولي، وتنافسية الأسعار، والاستدامة البيئية، والبنية التحتية للنقل الجوي، والبنية التحتية الأرضية والموانئ، والبنية التحتية للخدمات السياحية، والموارد الطبيعية في المركز، والموارد الثقافية والسفر التجاري (المعهد العربي للتخطيط، 2021).





5- مؤشّر الأداء اللوجستي (LPI) Logistics Performance Index

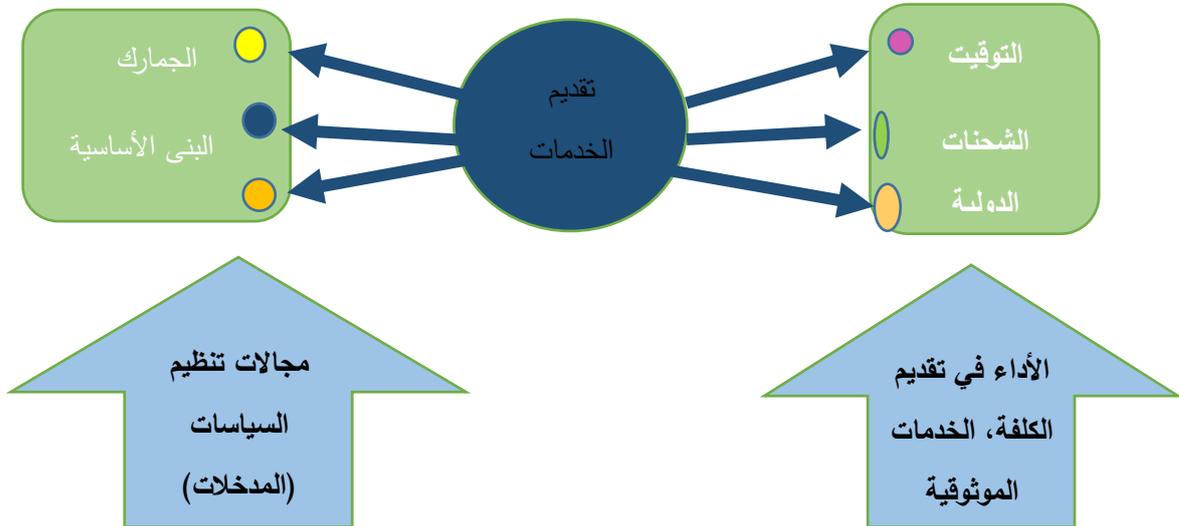
مؤشّر الأداء اللوجستي هو مؤشّر مركّب يقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة اللوجستية والاقتصادية للدول. و يصدر كل سنتين عن البنك الدولي و صدرت أول نسخة في سنة 2007 . وهو يساعد هذه الدول على تحديد الفرص، والتحديات التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وبالتالي تحديد نوعية السياسات لتحسين أدائها في هذا المجال.

منهجية المؤشّر:

تتراوح قيمة المؤشّر من (1 الأسوأ) إلى (5 الأفضل) ، ويعتمد في تقييمه للأداء اللوجستي على ستة مجالات رئيسية:

- 1- كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وتبسيط عملية التخليص الجمركي.
- 2- نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل.
- 3- سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.
- 4- كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية.
- 5- القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع.
- 6- توقيت وصول الشحنات في الوقت المحدد.

يستند المؤشّر في بياناته حول أداء الخدمات اللوجستية على استطلاع للرأي ومسح عالمي كل سنتين. ويشمل الشركات العاملة في هذا المجال، مثل وكالات الشحن العالمية وشركات النقل السريعة، حيث يتم تقييم الأداء اللوجستي للدول التي يعملون فيها وكذلك تلك التي تتم التجارة معها. والشكل التالي رقم (1) يبين مدخلات ومخرجات الخدمات اللوجستية.



شكل رقم (1) مؤشرات المدخلات والناتج في مؤشّر أداء الخدمات اللوجستية

المصدر : (البنك الدولي، 2018)





واقع الأداء اللوجستي للاقتصاد الليبي من خلال تقارير وبيانات البنك الدولي:

يعد أداء الخدمات اللوجستية عاملاً أساسياً للنمو الاقتصادي للبلد و قدرته على اكتساب الميزة التنافسية، ويؤدي عدم كفاءة الخدمات اللوجستية إلى زيادة تكلفة الأنشطة وتقليص إمكانية التكامل مع سلاسل القيمة العالمية كما أنه يمكن أن يكلف البلد خسائر كبيرة للغاية عند محاولاتها للمنافسة في السوق العالمية. ويمكن للحكومات استخدام مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لفهم الصلة بين الخدمات اللوجستية و التجارة و النمو بشكل أفضل ، و السياسات التي يمكن أن تضعها للتنافس على مستوى العالم (فريدة، 2018).

يقول **جان-فرانسوا أرفيز**، وهو خبير اقتصادي أول بمجال النقل بالبنك الدولي "يسعى مؤشر أداء الخدمات اللوجستية إلى تسجيل حقيقة معقدة إلى حد ما: وهي سمات سلسلة التوريد". ففي البلدان التي ترتفع فيها تكاليف الخدمات اللوجستية، نجد أن المسافات بين الشركاء التجاريين ليست في كثير من الأحيان هي المساهم الأكثر أهمية في هذه التكاليف، بل مدى التعويل على سلسلة التوريد والثقة فيها" (البنك الدولي، 2014).

وأضاف أرفيز، وهو أيضا مؤسس مشروع تقرير مؤشر أداء الخدمات اللوجستية، "لا يمكنك تحسين البنية التحتية دون معالجة قضايا إدارة الحدود. ومن الصعب عمل كل شيء على نحو صحيح. والمشاريع أكثر تعقيداً، في ظل وجود كثرة أصحاب المصلحة، وعدم توفر المزيد من المكاسب السهلة". وعلى النقيض، فإن البلدان متوسطة الدخل عادة ما تكون لديها بنية تحتية جيدة تعمل بشكل معقول ومراقبة جيدة للحدود. إنها تجني بشكل عام أكبر المكاسب من تحسين الخدمات اللوجستية، وخاصة من خلال تعدد المهام المتخصصة، مثل النقل والشحن، والتخزين(البنك الدولي، 2014). ويبين الجدول رقم (1) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في ليبيا بمكوناته الست، ومجموع الأداء اللوجستي للمؤشر خلال الفترة 2007-2018 مع ملاحظة أنه لم تتوفر بيانات عن ليبيا في العام 2007 سنة صدور أول نسخة من تقرير البنك الدولي حول أداء الخدمات اللوجستية، وكما يشير الجدول (1) فإن كل مكونات المؤشر كانت منخفضة طوال الفترة المشار إليها وأفضلها أداءً -نسبياً- عنصر معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسل له وفقاً للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة (التوقيت)، حيث سجل المؤشر الفرعي قيم أكبر من 2.50 طوال الفترة 2010-2018 كما سجل أعلى قيمة لمكونات المؤشر عند (2.98) لعام 2010 قبل أن ينخفض إلى (2.51) عام 2012 ، ويعاود الارتفاع عام 2014 حيث سجل قيمة (2.85) ثم تراجع قليلاً عام 2016 عند (2.83) ويتراجع أكثر عام 2018 عند (2.77)، ويمكن أن يعزى سبب انخفاض مكونات مؤشر الأداء اللوجستي خلال الفترة 2010-2018م إلى عدة أسباب من أهمها الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد الليبي حيث عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتعدد وتعاقب الحكومات، وكذلك اندلاع الحروب، وإقفال موانئ وحقول النفط والأخير يشكل حوالي 97% من صادرات البلاد والممول الرئيس لواردات البلاد، أما سبب ارتفاع عنصر (التوقيت) نسبياً مقارنة بالعناصر الأخرى المكونة لمؤشر الأداء اللوجستي فقد يرجع ذلك إلى أن معظم أو يمكننا القول كل صادرات ليبيا من النفط والغاز و 85% من صادرات ليبيا تذهب إلى أوروبا ونظراً لموقع ليبيا الاستراتيجي و قربها من السواحل الأوروبية وامتلاكها لساحل بحري ذو موقع مطل على دول القارة الأوروبية فإن هذا أعطاهم ميزة الموقع و قرب المسافة مما مكّنها من سهولة وسرعة التبادل التجاري في المكان والتوقيت المناسبين على الرغم من تراجع هذا العنصر (التوقيت) خلال الفترة 2016-2018م للأسباب التي ذكرناها آنفاً حيث تفاقم الانقسام السياسي





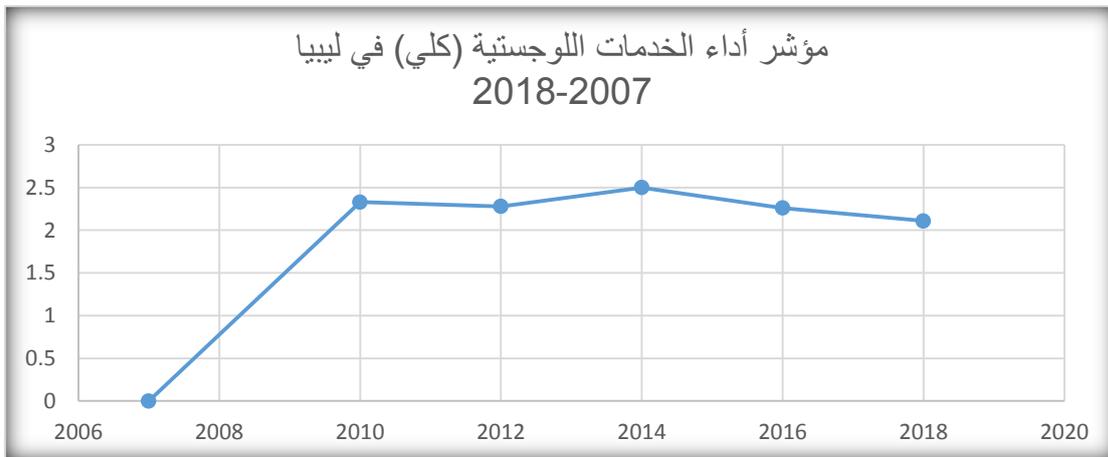
والحكومي خلافاً لإقفال مورد النفط السلعة التصديرية شبه الوحيدة في الاقتصاد الليبي وانحيار أسعاره أيضاً في تلك الفترة لا سيما 2015-2017م، يلي المؤشر الفرعي (التوقيت) المؤشر الفرعي كفاءة وجودة الخدمات اللوجستية حيث سجل قيم للفترة 2010-2018 أكبر من (2.05).

أما أسوأ المؤشرات الفرعية أداء فقد كان من نصيب: كفاءة عملية التخليص الجمركي، حيث تراوحت قيمته بين (2.15) عام 2010 كأعلى قيمة سجلها هذا المؤشر و(1.95) عام 2018 كأدنى قيمة. ويلاحظ من خلال الجدول أن أدنى قيمة سجلتها عناصر مؤشر الخدمات اللوجستية كان لعنصر: القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات و تتبع مسارها عند (1.64) عام 2018 على الرغم من تسجيلها قيمة (2.85) لفترة 2014-2016 وبصفة عامة فإن مجموع أداء الخدمات اللوجستية في ليبيا سجل قيم تراوحت بين الأعلى عند (2.50) عام 2014 و الأدنى عند (2.11) عام 2018 كما هو موضح بالجدول (1)، والشكل رقم (2) و رقم (3) المرفقين له.

جدول رقم (1) مؤشر أداء الخدمات اللوجستية في ليبيا (1=منخفض إلى 5=مرتفع)

السنة	كفاءة و جودة الخدمات اللوجستية	سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية	معدل تكرار وصول الشحنات إلى الشخص المرسله له وفقاً للجدول الزمني المقرر أو خلال المدة الزمنية المتوقعة	نوعية التجارة و البنية التحتية المتعلقة بالنقل	القدرة على متابعة خطوط سير الشحنات و تتبع مسارها	كفاءة عملية التخليص الجمركي	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (كلي)
2007	-	-	-	-	-	-	-
2010	2.28	2.28	2.98	2.18	2.08	2.15	2.33
2012	2.25	2.62	2.51	1.75	2.38	2.08	2.28
2014	2.29	2.29	2.85	2.29	2.85	2.41	2.50
2016	2.50	2.40	2.83	2.04	2.85	1.88	2.26
2018	2.05	1.99	2.77	2.25	1.64	1.95	2.11

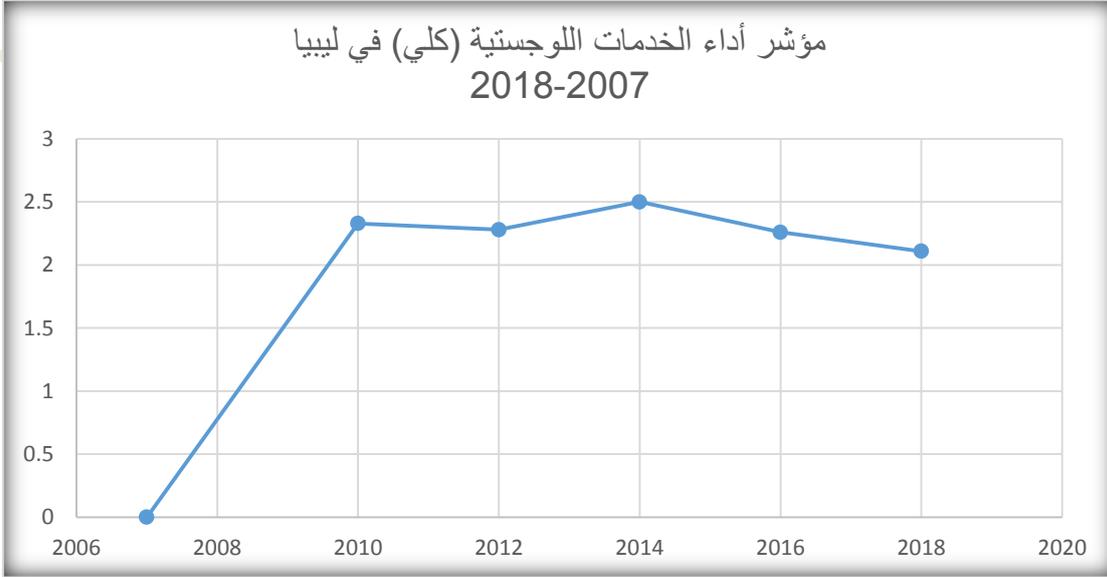
المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي



شكل رقم (2): تطور المكونات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي في ليبيا

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)





شكل رقم (3) تطور الأداء اللوجستي في ليبيا خلال الفترة 2018-2007

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1)

وفيما يلي سيتم التطرق إلى تقييم كل مؤشر فرعي مكون لمؤشر الأداء اللوجستي الواردة في تقرير الأداء اللوجستي 2018 والصادر عن البنك الدولي و ترتيب ليبيا عالمياً حسب كل مكون:

1- الجمارك: (الاسكوا، 2017)

تقوم إدارة الجمارك بدور هام في تنظيم عمليات التجارة الخارجية، كونها الجهة المسؤولة عن تنظيم وتسيير المعاملات المتعلقة بإجراءات التصدير والاستيراد وما يترتب عنها من إجراءات التخليص الجمركي على الحدود لذا فإن أي عرقلة أو تأخير في الجانب الإجرائي للعملية الجمركية سيؤثر على انسيابية السلع عبر الحدود ويزيد من تكاليف الصادرات ما يؤثر سلباً على تنافسياتها (فريدة، 2018).

و يشير الجدول رقم (2) أن المؤشر الفرعي لكفاءة الجمارك و التخليص الجمركي في ليبيا سجل قيمة (1.95) عن العام 2018 محتلاً المرتبة 149 عالمياً .

2- البنية التحتية: وتشمل الموانئ والمطارات والطرق والسكك الحديدية ومرافق التخزين وإعادة الشحن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكما يشير الجدول رقم (2) سجلت قيمة المؤشر الفرعي (2.25) خلال العام 2018 والمرتبة 115 لنفس العام.

3- الشحنات الدولية: سهولة ترتيب الشحنات بأسعار تنافسية.

سجلت قيمة المؤشر الفرعي (1.99) خلال العام 2018 محتلاً المرتبة 159 عالمياً كما موضح بالجدول رقم (2).

4- الجودة والكفاءة اللوجستية (نوعية الخدمات اللوجستية): ويشمل النقل بجميع أنماطه والموانئ والتخزين وإعادة الشحن والتوزيع ووكلاء الشحن والدوائر الجمركية ووكالات ضمان الجودة /المعايير ووكالات الصحة والصحة النباتية والمخلصون الجمركيون وجمعيات التجارة والنقل والمرسل إليهم او الشاحنون.





ويبين الجدول رقم (2) أن قيمة المؤشر الفرعي للجودة والكفاءة اللوجستية سجلت قيمة (2.05) خلال العام 2018 محتلا المرتبة 153 عالمياً.

5- تعقب واقتفاء اثر الشحنات: القدرة على تتبع الشحنات وتعقبها والتأكد من وصولها وقد سجل قيمة المؤشر الفرعي (1.64) محتلا المرتبة 160 كما هو موضح بالجدول (2) .

6-التوقيت: توقيت التخليص والتسليم، تواتر وصول الشحنات إلى المرسل إليهم ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة والتأخير والتخزين الإلزامي والمعاينة قبل الشحن والمعاينة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى والأنشطة الاجرامية وطلب المدفوعات غير الرسمية.

ويتبين من خلال الجدول رقم (2) أن قيمة المؤشر الفرعي للتوقيت سجلت قيمة (2.77) عن العام 2018 محتلا المرتبة 123 عالمياً.

جدول رقم (2) المؤشرات الفرعية لمؤشر الأداء اللوجستي في ليبيا

المؤشر الفرعي	الجمارك	البنية التحتية	الشحنات الدولية	الجودة و الكفاءة اللوجستية	تتبع و تعقب الشحنات	التوقيت
الدرجة	1.95	2.25	1.99	2.05	1.64	2.77
الترتيب العالمي	149	115	159	153	160	123

المصدر: البنك الدولي، 2018،

ترتيب ليبيا عربياً في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية خلال الفترة 2007-2018:

يهدف البنك الدولي من إيجاد مؤشر الخدمات اللوجستية وتقديمه مرة كل سنتين حتى يكون أداة قياس مرجعية لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وتحديد الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتحسين أدائها في هذا المجال، وللمؤشر دور فعال في تقييم الخدمات اللوجستية في المنطقة العربية، وتوجيه الإصلاحات نحو تحسين الأداء.

يبين الجدول رقم (3) مؤشر الخدمات اللوجستية في الدول العربية والمرتبة العالمية لهذه الدول وكما يبين الجدول فإن الإمارات العربية المتحدة سجلت، حسب المؤشر في عام 2016 مجموعاً بلغ 3.94 ، وهو الأعلى بين البلدان العربية، وفي العام 2018 سجلت حسب المؤشر قيمة بلغت (3.96) وهي الأعلى عربياً أيضاً. وسجلت سوريا أدنى مجموع في عام 2007، وأداؤها لا يزال ضعيفاً عند 1.60 في عام 2016 .

ولم تتوفر بيانات عن ليبيا في العام 2007 لكن بالنظر إلى بيانات الأعوام 2010-2018 الموضحة بالجدول نجد أن ليبيا سجلت أداء تراوح بين 2.50 في العام 2014 قبل أن ينخفض في العام 2016 إلى 2.26 وإلى 2.11 في العام 2018.



تنافسية الاقتصاد الليبي وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي

الجامعة: درنة

د. صقر حمد الجبباني، أ. أسيا جمعة التراكوي



ويتبين من الجدول ارتفاع مجاميع البلدان العربية بين عامي 2007 و 2018 باستثناء تونس وموريتانيا اللتين شهدتا تراجعاً حاداً والسودان الذي شهد تقلبات رافقها تدهور . ولم تتوفر بيانات عن اليمن عام 2016 لكنه أحرز تقدماً بارزاً في السنوات السابقة.

ويتفاوت أداء البلدان العربية كثيراً بين بلد و آخر، و في بعض الحالات، بين عام وآخر في البلد نفسه. ويمكن أن تنجم هذه التغيرات عن عوامل مختلفة، بما في ذلك التغير في نظرة المستخدمين والتدهور الناجم عن الأزمات والتغير في الأولويات الحكومية (الاسكوا، 2017)

وكما يتبين أيضاً من الجدول (3) عدم التجانس بمؤشر الخدمات اللوجستية فيما بين الدول العربية، ففي عام 2014 حازت ثلاث دول عربية من بين الدول الخمسين الأولى عالمياً بالترتيب للمؤشر (التقرير الاقتصادي، 2019). وفي عام 2018 نجد أن الامارات العربية المتحدة احتلت المرتبة 11 على المستوى العالمي بعد أن كانت بالمرتبة 27 عام 2014 وجاءت دولة قطر بالمرتبة 30 وسلطنة عمان بالمرتبة 43 والسعودية بالمرتبة 55 ثم البحرين 59 والكويت 63 فمصر 67 وبعدها لبنان 79 فالأردن 84 وأخيراً تونس والمغرب والجزائر بالمراتب 105 ، 109 ، 117 وفي اخر القائمة العالمية تأتي السودان وموريتانيا بالمرتبتين 121، 135 وسوريا 138 والصومال 144 والعراق 147 وليبيا 154 كما يوضح الجدول رقم (3) التالي:

جدول رقم (3) ترتيب ليبيا عربياً في مؤشر الخدمات اللوجستية خلال الفترة 2007-2018

الدولة	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2007		مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2010		مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2012		مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2014		مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2016		مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لعام 2018	
	المرتبة	الاجموع										
الأردن	52	2.89	81	2.74	102	2.56	68	2.87	67	2.96	84	2.69
الإمارات العربية المتحدة	20	3.73	24	3.63	17	3.78	27	3.54	13	3.94	11	3.96
البحرين	36	3.15	32	3.37	48	3.05	52	3.8	44	3.31	59	2.93
تونس	60	2.76	61	2.84	41	3.17	110	2.55	110	2.5	105	2.57
سوريا	135	2.9	80	2.74	92	2.60	155	2.09	160	1.6	138	2.30
السودان	64	2.71	146	2.21	148	2.10	153	2.16	103	2.53	121	2.43
العراق	-	-	148	2.11	145	2.16	141	2.30	149	2.15	147	2.18
عُمان	48	2.92	60	2.84	62	2.86	59	3.00	48	3.23	43	3.20
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	46	2.98	55	2.95	33	3.32	29	3.52	30	3.6	30	3.47
الكويت	44	2.99	36	3.28	70	2.83	56	3.01	53	3.15	63	2.86
لبنان	98	2.37	33	3.34	96	2.58	85	2.73	82	2.72	79	2.72
ليبيا	-	-	132	2.33	137	2.28	118	2.50	137	2.26	154	2.11





2.82	67	3.18	49	2.97	62	2.98	57	2.61	92	2.37	97	مصر
2.57	109	2.67	86	-	-	3.03	50	-	-	2.38	94	المغرب
3.01	55	3.16	52	3.15	49	3.18	37	3.22	40	3.02	41	السعودية
2.33	135	1.87	157	2.23	148	2.40	127	-	-	2.63	67	موريتانيا
2.27	140	-	-	2.18	151	2.89	63	2.58	101	2.29	112	اليمن
2.45	117	2.77	75	2.65	96	2.41	125	2.36	130	2.06	140	الجزائر
2.21	144	1.75	158	1.77	160	-	-	1.34	155	-	-	الصومال

المصدر: الاسكوا، 2017 - البنك الدولي، 2018 متاح على الرابط :

[Global Rankings 2018 | Logistics Performance Index \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/en/publications/global-competitiveness-report/2018)

ترتيب ليبيا عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي:

تكشف تقارير البنك الدولي أن الفجوة بين البلدان صاحبة أفضل وأسوأ أداء في مجال الخدمات اللوجستية للتجارة لا تزال واسعة جداً، رغم التقارب البطيء الذي شهدته منذ عام 2007. ولا تزال هذه الفجوة قائمة نظراً لتعقد الإصلاحات المتعلقة بالخدمات اللوجستية والاستثمار في البلدان النامية، رغم الإدراك العالمي تقريباً بأن ضعف مستوى كفاءة سلسلة التوريد هو العائق الرئيسي أمام تحقيق التكامل التجاري في العالم الحديث (البنك الدولي، 2014).

قبل أن نستعرض ترتيب الاقتصاد الليبي عالمياً في مجموع مؤشر الأداء اللوجستي سنقوم بعرض الاقتصادات التي احتلت المراكز العشرة الأولى عالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي، ثم نعرض أدنى عشرة بلدان عالمياً في الأداء اللوجستي وذلك وفقاً لما جاء في تقرير البنك الدولي لسنة 2018 عن الخدمات اللوجستية بعنوان "إقامة روابط من أجل التنافس: الخدمات اللوجستية للتجارة في الاقتصاد العالمي".

وقد حققت بلدان العالم المتقدم المراكز العشرة الأولى في تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي LPI منذ اعداد المؤشر الأول عام 2007 لأن تلك الدول تهيمن على سلسلة التوريد، أما الدول الأدنى ترتيباً فهي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، والدول ذات الاقتصادات التي تعاني من الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية (التقرير الاقتصادي، 2019).

أفضل عشرة بلدان في الأداء اللوجستي عالمياً :

على مدى السنوات العديدة الماضية، احتلت البلدان ذات الدخل المرتفع ومعظمها في أوروبا، المراكز العشرة الأولى في تصنيفات مؤشر الأداء اللوجستي LPI حيث تهيمن هذه البلدان على صناعة سلاسل التوريد. وقد احتلت ألمانيا المركز الأول عالمياً ما بين سنتي 2014-2018 بمؤشر أداء سجل (4.12) ، (4.23) ، (4.20) للسنوات 2014 و 2016 و 2018 على التوالي.

تلتها السويد في تسجيل المركز الثاني عام 2018 بمجموع أداء سجل (4.05) بعد أن كانت في المركز 13 عام 2012 بمؤشر أداء (3.85) .

ثم تأتي بلجيكا في المركز الثالث عالمياً عام 2018 وكذلك عام 2014 بمجموع أداء سجل (4.04) قبل أن تتراجع إلى المركز السادس عام 2016 بمجموع أداء سجل (4.11).



تنافسية الاقتصاد الليبي وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي

الجامعة: درنة

د. صقر حمد الجبباني، أ. أسيا جمعة التركاوي



في المركز الرابع والخامس كل من النمسا واليابان بمجموع أداء سجل (4.03) لكل منهما والنمسا كانت في المركز 11 عام 2012 وتراجعت الى المركز 22 عام 2014 ثم تقدمت الى المركز 7 عام 2016 قبل أن تحقق المركز 4 عام 2018.

أما اليابان فقد سجل أداء المؤشر تراجعاً خلال السنوات 2012، 2014، 2016 بمجموع أداء سجل 8 و 10 و 12 قبل أن تفقز إلى المركز 4 عام 2018

يلي هذه المراكز الأربعة هولندا التي جاءت في المركز الخامس بمجموع أداء سجل (4.02) وقد سجلت في عام 2014 مجموع أداء بلغ (4.05) محتملة المركز الثاني قبل أن تتراجع إلى المركز الرابع عام 2016، يلي ذلك كل من سنغافورة والدانمارك وبريطانيا وفنلندا كما موضح بالجدول رقم (4).

جدول رقم (4) البلدان العشرة الأولى في مؤشر الخدمات اللوجستية

الاقتصاد	2018		2016		2014		2012	
	الترتيب العالمي	قيمة المؤشر						
ألمانيا	1	4.20	1	4.23	1	4.12	4	4.03
السويد	2	4.05	3	4.20	6	3.96	13	3.85
بلجيكا	3	4.04	6	4.11	3	4.04	7	3.98
النمسا	4	4.03	7	4.10	22	3.65	11	3.89
اليابان	5	4.03	12	3.97	10	3.91	8	3.93
هولندا	6	4.02	4	4.19	2	4.05	5	4.02
سنغافورة	7	4.00	5	4.14	5	4.00	1	4.13
الدانمارك	8	3.99	17	3.82	17	3.78	6	4.02
بريطانيا	9	3.99	8	4.07	4	4.01	10	3.90
فنلندا	10	3.97	15	3.92	24	3.62	3	4.05

المصدر: البنك الدولي، 2018

أدنى عشرة بلدان في الأداء اللوجستي عالمياً:

البلدان العشر الأدنى في الترتيب وهي التي سجلت أسوأ أداء في مؤشر الخدمات اللوجستية في الغالب البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط الأدنى في أفريقيا أو المناطق المعزولة، وهي إما اقتصادات هشة متأثرة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية أو البلدان غير الساحلية التي تواجه طبيعة الحال تحديات جغرافية أو اقتصاديات الاتصال بسلاسل التوريد العالمية (البنك الدولي، 2018).

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (5) بوضوح أسوأ عشرة بلدان في الأداء اللوجستي ويتضح من الجدول أن ليبيا احتلت مرتبة متدنية جداً ضمن أدنى عشرة بلدان في مؤشر الأداء اللوجستي حيث سجلت في العام 2012 مجموع الأداء اللوجستي (2.28) ووصلت إلى المرتبة 137 عالمياً، ثم ارتفعت قيمة المؤشر إلى (2.50) في العام 2014 وحققت المرتبة 118 قبل أن تنخفض قيمة المؤشر من جديد وتصل إلى (2.26) عام 2016 عند المرتبة 137 وتنخفض أكثر إلى (2.11) عام 2018 وتنحدر إلى المرتبة 154. وبالتالي أصبحت ليبيا حسب آخر تقرير لمؤشر الأداء اللوجستي الصادر عن البنك الدولي في ذيل القائمة سبقتها كل من هايتي وزيمبابوي وأفريقيا الوسطى والأخيرتين





تعاينان من مصاعب وتحديات جغرافية لا تعانها ليبيا التي تتمتع بساحل بحري يقارب الألفي كيلومتر ويشرف على القارة الأوروبية.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن أسوأ أداء لوجستي حسب آخر تقرير صادر عن البنك الدولي لعام 2018 كان من نصيب كل من أفغانستان، و أنجولا، وبورندي وهي دول عانت من صراعات وانقسامات وحروب أهلية كما تعاني صعوبات وتحديات جغرافية.

جدول رقم (5) البلدان الأدنى في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية

2018		2016		2014		2012		الاقتصاد
الترتيب العالمي	قيمة المؤشر							
160	1.95	150	2.14	158	2.07	135	2.30	أفغانستان
159	2.05	139	2.24	112	2.54	138	2.28	أنجولا
158	2.06	107	2.51	107	2.57	155	1.61	بورندي
157	2.07	100	2.56	130	2.39	87	2.69	النيجر
156	2.08	155	2.03	-	-	150	2.08	سيراليون
155	2.09	144	2.17	156	2.08	147	2.11	أريتريا
154	2.11	137	2.26	118	2.50	137	2.28	ليبيا
153	2.11	159	1.72	144	2.27	153	2.03	هايتي
152	2.12	151	2.08	137	2.34	103	2.55	زيمبابوي
151	2.15	-	-	134	2.36	98	2.57	أفريقيا الوسطى

المصدر: البنك الدولي، 2018.

يلاحظ من خلال البيانات السابقة والعرض السابق تدي وضعف مؤشرات الأداء اللوجستي في ليبيا وتسجيل ليبيا مرتبة متأخرة جداً عربياً وعالمياً في مؤشر الأداء اللوجستي ومن ثم ضعف قدرتها التنافسية ويعزو الباحثان هذه النتائج إلى ضعف وتدي مؤشرات التنمية العالمية وخاصة ما يُعرف بمؤشرات الحوكمة ومؤشرات مدركات الفساد حيث يعاني الاقتصاد الليبي من انقسام سياسي وحكومي وبيروقراطية مفرطة في الإجراءات وعدم الشفافية وتفشي الفساد والهدر في الانفاق العام في غير أوجهه الصحيحة مما يؤثر بشكل مباشر على جميع مكونات مؤشر الخدمات اللوجستية. وفيما يلي سيقوم الباحثان بعرض مفهوم السيطرة على الفساد الصادر عن البنك الدولي ومؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية مع بيان وضع ليبيا: وتستند الحوكمة الرشيدة على المؤشرات التالية: (www.worldbank.org, Good Governance Indicators):

1) مؤشر السيطرة على الفساد (Control of Corruption) CC: يعرف المؤشر الفساد بأنه، سوء استغلال الوظيفة العامة أو السلطة من أجل مصالح خاصة، وعلى سبيل المثال قبول الموظفين الحكوميين الرشاوي في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة. ويقاس هذا المؤشر مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها.

جدول (6) تطورات مؤشر السيطرة على الفساد في ليبيا خلال الفترة (2006-2018)

السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
السيطرة على الفساد	-1.08	-1.05	-0.95	-1.21	-1.29	-1.30	-1.36	-1.48	-1.57	-1.62	-1.63	-1.59	-1.55

المصدر: (±2.5, CC): Worldwide Governance Indicators (WGI) (WWW.govindicators.org)





يوضح الجدول رقم (6) مؤشر السيطرة على الفساد (CC) في ليبيا خلال الفترة 2006-2018، و كما يوضح الجدول نجد أن مؤشر السيطرة على الفساد سجل قيم سالبة و متدنية لاسيما بعد العام 2010 مما يعكس تفشي الفساد و انتشار الفوضى على كافة الصعد .

2) مؤشر مدركات الفساد (CPI) (CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX)

يصنف هذا المؤشر الدول ويرتبها حسب مستوى النزاهة والشفافية فيها، ويبدأ بمائة نقطة لأعلى مستوى في النزاهة والشفافية ويتدرج نزولاً للأقل فالأقل إلى أن يصل إلى الأكثر فساداً، وتحدد هذه المستويات بناء على المعلومات التي تتحصل عليها من المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والمنتدى الاقتصادي العالمي والمسوحات التي تقوم بها المؤسسات البحثية واستطلاع الرأي لمؤسسات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والقطاع العام (ديوان المحاسبة الليبي، 2015).

وبحسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد (2019) فإن البلدان الأكثر فساداً هي البلدان التي تعاني من نزاعات سياسية مزمنة وحروب داخلية مزقت البنية التحتية للحكم وعطلت مؤسسات الدولة. كما أن غياب سيادة القانون والتضييق على حرية الصحافة ومحدودية التعبير والخوف من التبليغ على مظاهر الفساد خشية التعرض للانتقام عوامل أخرى أشار إليها التقرير كقواسم مشتركة للبلدان الأكثر فساداً (منظمة الشفافية الدولية، 2019).

وبحسب نفس التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية فإن ليبيا خلال الفترة 2013-2018 ظلت من ضمن العشرة دول الأكثر فساداً في العالم وهذا ما يوضحه الجدول (7) التالي الذي يبين تطور مؤشر إدراك الفساد في ليبيا وترتيبها العالمي على سلم الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2008-2018) جدول (7): تطور مؤشر مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2008-2018).

السنة	مؤشر مدركات الفساد (0-100)	الترتيب على سلم الفساد	عدد الدول التي تأتي بعد ليبيا
2008	25	180/126	54
2009	21	176/130	46
2010	22	178/146	32
2011	20	183/168	15
2012	21	174/160	14
2013	16	175/172	3
2014	18	175/169	6
2015	16	167/161	6
2016	14	176/170	7
2017	17	180/171	9
2018	17	180/170	10

المصدر: منظمة الشفافية الدولية على الموقع: <https://www.transparency.org/cpi2013/results>

- ديوان المحاسبة الليبي . التقرير السنوي العام 2015 . ص 125





يلاحظ من خلال الجدول أن ليبيا خلال الفترة 2013-2018 كانت من ضمن الدول العشر الأكثر فساداً في العالم. وفقاً لمؤشر السيطرة على الفساد المشار إليها بالجدول رقم (6) ومؤشر مدركات الفساد بالجدول رقم (7) وبالتالي ينظر إلى ليبيا على أنها دولة يهيمن عليها الفساد، مما ينعكس على تفشى التسبب الإداري، وهدر المال العام، وعدم المساءلة والمحاسبة للمسؤولين، ومن ثم تديني الخدمات وتردي البنية التحتية وانعدام الكفاءة وسوء الجودة (الجيباني وآخرون، 2020).

الخاتمة و التوصيات:

على الرغم مما يتمتع به الاقتصاد الليبي من الوفرة النسبية في الموارد المالية الناجمة عن مورد النفط وعلى الرغم من قرب ليبيا من الأسواق الدولية (الاتحاد الأوربي) إلا أن قيم مؤشر الخدمات اللوجستية في ليبيا للفترة 2010-2018 سجلت أداءً منخفضاً؛ حيث هناك مواطن ضعف في الخدمات اللوجستية بالاقتصاد الليبي وهذا يضر بيئة قطاع الأعمال والتجارة الداخلية والدولية بالاقتصاد الليبي مما أضعف قدرتها التنافسية العالمية. حيث جاءت ليبيا في ذيل القائمة بالمراكز العالمية لمؤشر الأداء اللوجستي وسجلت المرتبة 154 عام 2018 وبمجموع مؤشر (2.11) من (5).

كما سجل المؤشر الفرعي تتبع وتعقب الشحنات الدولية أضعف أداء بين العناصر المشمولة بمؤشر أداء الخدمات اللوجستية يليه عنصر التخليص الجمركي والإجراءات الحدودية.

مؤشر أداء الخدمات اللوجستية هو من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع، ويعترف به القطاع الخاص والحكومات والكيانات الدولية كأداة هامة لقياس كفاءة البلدان في الخدمات اللوجستية. ويستخدم البنك الدولي ومنظمات دولية أخرى المؤشر على نحو متزايد في أنشطة تيسير التجارة في البلدان النامية. ويسمح المؤشر لأصحاب المصلحة في القطاع الحكومي وقطاع الأعمال والمجتمع المدني بتقييم الميزة التنافسية التي توفرها اللوجستيات الجيدة وفهم أهمية التدخلات المختلفة.

وعليه؛ من الضروري أن تولي السلطات المسؤولة في ليبيا الاهتمام بالمنهجية المستخدمة في حساب المؤشر وأن تدخل في مناقشات جدية مع الوكالات المسؤولة والجهات الأخرى المشاركة في المسح لتقييم النتائج والتحقق من دقتها، ويستحسن أن تعمد البلدان بعد كل إصدار للمؤشر إلى كشف الأسباب التي أدت إلى تراجع نتائجها ووضع خطط لمعالجة هذه الأسباب (الاسكوا، 2017).

كما يجب على جميع البلدان ومن بينها ليبيا التحسين المستمر للبنية التحتية الأساسية والتكنولوجية (الموانئ، الطرق، المطارات، الاتصالات السلكية واللاسلكية، التجارة الإلكترونية) وتوسيع العلاقات التجارية مع العالم من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية الجهوية (الاتحاد الأفريقي و الأوربي) و المنظمات العالمية (منظمة التجارة العالمية)، كما يجب عليها ترتيب عدد من ورشات العمل من المعنيين من القطاع الخاص والعام لضمان المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص في وضع خارطة طريق لتحسين وضع ليبيا وضمان تنافسية الاقتصاد الليبي دولياً (الشعافي، 2013).

وكل ما سبق ذكره لن يتحقق بدون استقرار سياسي في ظل حكومة واحدة تبسط سيطرتها على كافة ربوع البلاد وتعمل بفعالية وكفاءة وشفافية وتحارب الفساد وتوجه الانفاق العام نحو تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات لتجعل الاقتصاد الليبي يحتل المكانة التي يستحقها في الاقتصاد العالمي ويعزز من تنافسيته الدولية.





المراجع:

أولاً المراجع العربية:

- الشعاني، نجيب محمد حمودة. (2013). تحليل وتقييم التنافسية العالمية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2009-2011. مجلة دراسات وأبحاث. الملد 5. العدد 12.
- الشويرف، محمد عمر والبيبا، نجاح الطاهر (2018). "العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية للفترة من (1996-2016)", مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية، المؤتمر العلمي الثاني المشترك بين المعهد العالي للمهن الشاملة درنة وجامعة عمر المختار خلال الفترة 13-15 نوفمبر.
- البنك الدولي. مؤشرات الحوكمة على الرابط:
[Worldwide Governance Indicators | DataBank \(worldbank.org\)](http://Worldwide Governance Indicators | DataBank (worldbank.org))
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). (2017). مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعداده ومستوياته. المجلس الاقتصادي والاجتماعي. الأمم المتحدة.
- المعهد العربي للتخطيط. (2021). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني. الكويت.
- الجبباني، صقر حمد، جبريل، وائل محمد، صداقة، عبد العزيز علي. (2020). تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا: دراسة تحليلية قياسية عن الفترة 1996-2018. المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة. تونس.
- التقرير الاقتصادي. (2019). قطاع دعم الأعمال. مرصد دعم الأعمال. غرفة الرياض.
- المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات. (2016). الفساد المالي في الاقتصاد الليبي: قراءة تحليلية للأسباب والآثار واستعراض الحلول.
- بشير باي، هشام (2015). "أثر تطبيق الحوكمة على ميزانية الولاية: دراسة حالة ميزانية ولاية البويرة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم والاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد أو الحاج، البويرة - الجزائر.
- بشير، بالحسن محمد، و طلال، بو حفص. (2021). تأثير الأداء اللوجستي على مساهمة الصادرات في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لمجموعة دول افريقية خلال الفترة (2010-2018). رسالة ماجستير منشورة. الجزائر.
- بو زاهر، سيف الدين (2018). "أثر عوائد المحروقات على النمو الاقتصادي و الحوكمة: دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1995-2017"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر.





- جريل، وائل محمد، صداقة، عبدالعزيز علي، الجيباني، صقر حمد. (2018). واقع الاقتصاد المؤسسي في ليبيا من خلال مؤشرات الحوكمة: دراسة قياسية عن الفترة 1996-2018. المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة. جامعة المرقب.

- خضيرات، عمر ياسين والشدوح، عماد مصطفى (2015). "أثر مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، مجلة المنارة، المجلد (21)، العدد (3)، ص ص: 273-319.

- ديوان المحاسبة الليبي. (2015) التقرير السنوي العام. طرابلس. متاح على الرابط:

[تقارير سنوية - ديوان المحاسبة الليبي \(audit.gov.ly\)](http://audit.gov.ly)

- سامية، بوضياف. (2014). تقييم مؤشر التنافسية الدولية - حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الجديد. العدد 10 - المجلد 01 - الجزائر.

- صندوق النقد العربي. (2019). تقرير تنافسية الاقتصادات العربية. العدد الثالث. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.

- عامر، عيساني ومحمد، حامدي. (2018). تقييم الأداء التنافسي للجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمية 2017-2018. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية. معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية. المركز الجامعي سي الحواس بريكة. العدد الثاني.

- عمر، فريد وسنا، خليل (2022). تقييم أداء قطاع اللوجستيك في الجزائر وفق منهجية مؤشر الأداء اللوجستي للبنك الدولي. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال. المجلد 11 العدد 01 ص ص 10-28.

- فريدة، همال. (2018) دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجستي في الجزائر. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي - الجزائر.

- مازوزي، عبدالمهدي (2017). "أثر آليات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة بعض الدول العربية للفترة من 1996-2015"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر.

- منظمة الشافية الدولية. (2019). متاح على الموقع: <https://www.transparency.org/cpi2013/results>

- نوال، زيشي ورشيد، يوسف. (2018) دراسة مقارنة لواقع الأداء اللوجستي بين الجزائر والإمارات العربية المتحدة. مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 08 العدد 15 ص ص 274-293. الجزائر.

- يونس، مفيد ذنون وأحمد، عدنان دهام. (2012). أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم. مجلة تنمية الرافدين. العدد 109. مجلد 34. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة الموصل.

ثانياً المراجع الأجنبية :

- Luisa Martí, Rosa Puertas & Leandro García (2014) The importance of the Logistics Performance Index in international trade, Applied Economics, 46:24, 2982-2992, DOI: [10.1080/00036846.2014.916394](https://doi.org/10.1080/00036846.2014.916394)





- Alpteking Ulutas&Cagatay Karakoy (2019). An analysis of logistic performance index of EU countries with an integrated MCDM model . Economics and Business .Vol 5(19) No 4 .
- Hausman, W., Lee, H.L. and Subramanian, U. (2005) Global logistic indicators, supply chain metrics, and bilateral trade patterns. World Bank Policy Research Working Paper 3773, Washington D.C.
- Filova,Alexandra & Hrda,Veronika.(2021).Managerial evaluation of the logistics performance and its dependencies on economies in selected countries. Ekonomicko-manazer'ske spektrum. Volume15,Issue1,pp.15-27.
- Madina Duzbaievna Sharapiyeva , Alfonz Antoni , Raikul Yessenzhigitova.(2019). The Impact of Port Transport-logistics Infrastructure and LPI for Economic Growth: on the Example of Landlocked Countries. Scientific Journal of Maritime Research 33 (2019) 63-75.
- Bruno S. Sergi,e, Vittorio D'Aleo, Sylwia Konecka, Katarzyna Szopik-Depczynska Izabela Dembinska, Giuseppe Ioppol.(2021). Competitiveness and the Logistics Performance Index: The ANOVA method application for Africa, Asia, and the EU regions. *Sustainable Cities and Society*.Volume 69, June 2021, 102845.
- The Logistics performance Index and its indicators World Bank .
[Home | Logistics Performance Index \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/lpi)
[Aggregated LPI | Logistics Performance Index \(worldbank.org\)](https://www.worldbank.org/lpi/aggregate).

Competitiveness of the Libyan economy according to the World Bank's Logistics Performance Index methodology

Abstract

The study aimed to present the global indicators of economic competitiveness published by international organizations and institutions, with a focus on the logistics performance index as an important and modern measure of global economic competitiveness, issued every two years by the World Bank, highlighting the value of this indicator in its six dimensions on the Libyan economy and Ranking Libya globally, and then assessing the status of the Libyan economy in global economic competitiveness.

The study used the descriptive analytical approach using tables, data and reports issued by the World Bank regarding the logistics performance index during the period 2007-2018.

The study reached several results, the most important of which is that the Libyan economy, despite its strategic location and a maritime coast in the middle of the African and European continents, does not suffer from difficulties and geographical challenges, but the conflict, armed conflict, political and institutional division and the spread of corruption made it It suffers from weakness and fragility in all the economic indicators related to economic competitiveness, especially the logistical performance indicators.

Keywords: competitiveness, Libyan economy, logistics performance index.

